الفصل الثالث

الأصوات والإعلال

بعد أن تحدثت في الفصل الأوّل عن الأصوات من حيث وصفها من النواحي المختلفة، ومن حيث الأصوات التي يدخلها الإعلال، يحسن بي أن أشير إلى أن الفصل الأول كان لمحض الدّراسة الصّوتية في حين كان الفصل الثاني لدراسة مفهوم الإعلال، وسوف يكون الفصل الثالث – إن شاء الله – خاصًّا بالمسائل الصّرفية ذات العلاقة بموضوع الإعلال، أبيّن فيه أن القدماء عدّوا الإدغام ضربًا من الإعلال، وكذا العلاقة بين أحرف العلّة والحركات، ووقوع الحركة قبل أحرف المدّ، وموضع الحركة من الحرف، ومطل أحرف اللين. فهل الإدغام ضرب من الإعلال؟ يكشف هذا البحث عن رأي لقدماء النحاة العرب يعتبرون فيه الإدغام نوعًا من الإعلال، وهم يعتمدون في ذلك على الأمور الآتية:

١- **الأمر الأول:** أنّ الحرف المدغم قد يؤول إلى حرف علّة، فقد "تصيّر التّشديدة ألفًا، استثقالاً لَهَا، إذا انفتح ما قبلها، وياءً، إذا انكسر ما قبلها، كالواو في يَوْجَل سواءً، ألا ترى أنّهم قالوا: آية وكان في الأصل: أيّة، مشدّدة. فتركوا التّشديدة استثقالاً، وجعلوها تابعة لما قبلها، وكما قالوا: دويّة، للمفازة، ثم قالوا، داوِيَّة، فصيّروا التّشديدة ألفًا.. وكما قالوا: دِينار، ثم جمعوه: دَنانير فعرف بهذا أصل: دينار دِنّار، إذ جمعوه: دنانير، ولم يقولوا: ديانير، وكذلك: دِيوان، أصله دِوّان، فاستثقلوا التّشديدة، فجعلوها ياء تابعة للكسرة ... ومثل ذلك

في حروف المعجم كثير"[1].

وهذا الأول، أي جواز قلب حرف التّضعيف إلى حرف علّة، لا يكون عادة إلاّ في الحروف المجهولة، "التي لم تبن على الأفاعيل، فإذا صرت إلى الأفاعيل، التي هي البنية، مثل صرَّعْتُ القَوْمَ، وقتَّلتُ، لم يجز تصيير هذه التّشديدة ألفاً، فتقول: صَارَعت، وقاتلت؛ لأنّ لِصرَّعْتُ معنى خِلاَفَ معنى صَارعْتُ"[2].

ومما يكون أصل أحد المدغمين فيه حرف علّة، ما يقاس من الفعل المثال على زنة افتَعَل، كقولهم: اتَّصَل، من (وَصَلَ) وأصلها: اوْتَصل، صُيِّرَتِ الواو فيها إلى التاء، فعرفنا أن أصل الحرف المدغم الأول حرف علّة. فالصّيغة تحوّل الصّحيح إلى معتل في المضارع، كما قال ابن جني: "ومن ذلك قول العرب: تَسَرَّيْتُ، من لفظ: سرر وقد أحالته الصّنعة إلى لفظ: سَرَّى، ومثله: قَصَّيْتُ أَظْفاري، هو من لفظ: قصص، وقد آل بالصّنعة إلى لفظ "قَصَّى، وكذلك قوله[3]:

* تقَضّيَ البازي، إذاَ البازي كَسَرْ *

هو في الأصل من تركيب: قضض، ثم أحاله ما عرض استثقال تكريره إلى لفظ: قضّى.. وأشباه هذا كثير"[4].

٢- **الأمر الثاني:** إقرار القدماء بأنّ التّضعيف إعلال، ولكنّه دون الإعلال بحروف العلّة الثلاثة، قال ابن جنّي "ألا ترى

---

(١) دقائق التصريف ٢٢٨.
(٢) نفسه ٢٢٩.
(٣) العجاج، ديوانه، ص:١٧.
(٤) الخصائص ٢/٩١.

أن المضاعف لا ينتهي في الإعلال إلى غاية الياء والواو، وأنّ ما أعلّ منه في نحو: ظَلْتُ[1] ومَسْتُ وظَنْتُ، في: ظَلِلْتُ ومَسَسْتُ، وظَنَنتُ.. وتفضَّيْتُ، من الفضّة، وتسرَّيتُ من السُّرِّيَّة، ليس شيء من إعلال ذلك ونحوه بواجب، بل جميعه لو شئت لصحّحته، وليس كذلك حديث الياء والواو والألف في الاعتلال"[2] فالتضعيف إذًا إعلال. والفرق بينه وبين الإعلال بحروف العلّة أنّ الثاني في عامّ أحواله التي اعتلّ فيها أمر واجب، أو مستحسن في حكم الواجب[3].

٣- **الأمر الثالث:** أنّ المضاعف يقاس في بعض أحواله على المعتلّ، وكذلك المعتلّ قد يقاس على المضاعف، فمن قياس المضاعف على المعتلّ ما جاء عن سيبويه في قوله:"واعلم أنّ لغة للعرب مطّردة يجري فيها (فُعِل) من (رددت) مجرى (فُعِلَ) من (قُلْتُ)، وذلك قولهم: قد رِدَّ، وهِدَّ، ورحُبت بلادك وظِلْت، لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء، كما فعل ذلك في: خِفْتُ، وبِعْتُ. ولم يفعلوا ذلك في (فَعِل) نحو: عَضَّ، وصَبَّ، كراهية الالتباس، كما كره الالتباس في (فَعِلَ) و(فُعِلَ) من: بِعْتُ.. وقد قال قوم: قد رُدَّ، فأمالوا الفاء ليعلموا أنّ بعد الرّاء كسرة قد ذهبت، كما قالوا للمرأة: أُغْزِي، فأشموا الزّاي ليعلموا أنّ هذه الزّاي أصلها الضمّ، وكذلك: لم تدعي. ولم يضمّوا فتقلب الياء واوًا فيلتبس جمع القوم، ولم

---

(١) وأصله: ظَلِلْتُ.

(٢) الخصائص ٢/٥٤.

(٣) المستحسن الذي في حكم الواجب يقصد به باب: حاريّ، وطائيّ، وياجل، وياسن. وينظر: الخصائص ٢/٥٤.

تكن لتضمّ والياء بعدها كراهية الضمّة وبعدها الياء"[1].

فإمالة الضمّة نحو الكسرة في: رُدّ وهُدّ للدّلالة على أنّ أصلها: رُدِدَ، وهُدِدَ، فَسُكِّنَتْ دالها الأولى، وأدغمت في الدّال بعدها، قياسها عند سيبويه هو ما تفعله بـ "قال" إذا بنيتها للمجهول، فقلت: "قِيْل" حين تميل الكسرة نحو الضمّة للدّلالة على أنّ أصل اللّفظ: قُول. وكذلك فعل قوم من العرب حين أمالوا ضمّة الرّاء من: رُدّ نحو الكسرة، ليعلموا أنّ أصلها: رُدِد، وأنّ هناك كسرة بعد الرّاء قد ذهبت، هذا قياس المضاعف على المعتلّ.

ومن قياس المعتلّ على المضاعف ما يذكره سيبويه بقوله[2] "وكذلك: هذا جيبُ بَكْر، ألا ترى أنّك تقول: اخشوا وَّاقرّا، فتدغم، واخشي يَّاسرّا، وتجريه مجرى غير الواو والياء"[3]. وكذلك قوله بعد هذا: "هذا دلوُ واقدٍ، وظبيُ يَاسر، فتجري الواوين والياءين ههنا مجرى الميمين في قولك: اسمُ مُوسى، فلا تدغم". قاس سيبويه عدم الإدغام في المعتلّ على عدمه في الصحيح. ومثله قوله: "وإذا قلت، وأنت تأمر: اخشي ياسرّا، واخشوا واقرّا، أدغمت، لأنهما ليسا بحرفي مدّ كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: أحمد دَاودَ، واذهب بَنا فهذا لا أصل فيه إلاّ الإدغام، لأنّك إنّما ترفع لسانك من موضع هما فيه سواء وليس بينهما حاجز"[3].

---

(١) الكتاب ٤/٤٢.
(٢) الكتاب ٤/٤٤٠.
(٣) الكتاب ٤/٤٤٢.

٤- **الأمر الرابع:** أنّ المعتل والمضاعف قد يتّفقان في ظاهرة من الظّواهر الصّرفية كاتفاقهما في احتمال الصّيغة الواحدة للفاعل وللمفعول في آن معًا؛ فيصير أمرهما إلى ما عبّر عنه ابن جنّي بـ "اتّفاق المصاير على اختلاف المصادر"[١]، قال: "من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (افتَعَل) ممّا عينه معتلّة أو ما فيه تضعيف، فالمعتلّ نحو قولك: اختارَ فهو مُختَار، واختِيرَ فهو مختارٌ. الفاعل والمفعول واحد لفظًا، غير أنّهما مختلفان تقديرًا، ألا ترى أنّ أصل الفاعل: (مُختَيِرٌ) بكسر العين، وأصل المفعول: (مُختَيَر) بفتحها؟ وكذلك رَجُل مُعْتَاد للخير، وهذا أمر مُعتاد، وهذا فَرَسٌ مُقْتَاد، إذا قاده صاحبهُ، والصاحب مُقتاد لهُ، وأمّا المدغم فنحو قولك: أنا مُعْتَدّ لك بكذا، وهذا أمر مُعتدّ به، فأصل الفاعل: (مُعْتَدِدٌ) كمقتطِع، وأصل المفعول: (مُعتدَد) كمقتطَع. ومثله هذا فرس مُستنّ لنشاطه، وهذا مكان مُستنّ فيه، إذا استنّت فيه الخيل[٢]. ومنه قولهم:" استنّت[٣] الفصال حتى القرعى".

وممّا يختلط فيه اسم الفاعل باسم المفعول في الصّيغة، فيما كان مضاعفًا ما جاء على زنة "افعَلّ وافعالّ" نحو: "هذا بُسرٌ مُحمرٌ ومُحْمارّ، وهذا وقف محمرٌ فيه ومحمارّ فيه، فأصل الفاعل: مُحمَرِرٌ ومُحمارِرٌ، مكسور العين، وأصل المفعول: مُحْمَرَرٌ فيه، ومحمارَرٌ فيه، مفتوحها"[٤]. والمعتل كذلك في

---

(١) الخصائص ٢/١٠٢.

(٢) يقال: استنّ الفرس في المضمار، في نشاطه على سنن في جهة واحدة.

(٣) أي: جرت مرحًا، ينظر: الخصائص ٢/١٠٢ وابن عصفور والتصريف ٩.

(٤) الخصائص ٢/١٠٤.

مذهب أهل الكوفة، "لأنّهم يُدْغمون هذا النّحو من مضاعف المعتلّ، ويجرونه مجرى الصّحيح، فيقولون: اغزاوَّ، يغزاوُّ، واغزَوَّ يَغزَوُّ"[1].

٥- **الأمر الخامس:** أنّ الإعلال تخفيف لما استثقل على اللّسان، وكذلك التّضعيف تخفيف اللّفظ بجعل اللّسان ينبو بالصّوت نبوة واحدة، وهذا أمر واضح[1].

٦- **الأمر السّادس:** أنّ المعتلّ والمضاعف كليهما يخالفان الصّحيح، ويقرب أحدهما من الآخر بل إنّ المضاعف قد يفسّر في بعض تصرّفاته بسبب من اعتلاله، نجد ذلك عند ابن جنّي، حين يتعرض لتداخل اللّغات فيأخذ العربيّ مضارع لغة ويضيفه إلى لغته، يقول ابن جنّي: "و(يَفعِلُ) في المضاعف قليل محفوظ، نحو: هرَّه يهِرُّه، وعلَّه يعِلُّه"[2]، إلى أن يقول: "إنّما جاز هنا في المضاعف لاعتلاله، والمعتلّ كثيرًا ما يأتي مخالفًا للصّحيح، نحو: سَيِّد وميِّت، وقُضاة وغُزاة، ودام ديمومة وسار سيرورة"[2]؛ فقد فسّر ابن جنّي مجيء "يفعِل" من ماضي "فَعَل" المتعدّي في المضاعف بسبب أنّ المضاعف معتلّ، والمعتلّ له معاملة خاصّة، قد يخرج فيها عن قياس الصّحيح فكان أن عدّ المضاعف والمعتلّ بحرف العلّة في مستوى واحد، في خروجهما على الصّحيح.

٧- **الأمر السابع:** أنّ الأصل في المضاعف أن يدغم والإدغام هو إعلال المضاعف، وتبيين الحرف منه هو تصحيحه، وتلك حال

---

(١) استعمل القدماء لفظ التخفيف بالإدغام، انظر: ابن عصفور والتصريف ٢٠٦.
(٢) الخصائص ١/٢٨٠.

المعتلّ أيضًا، كما سنرى. قال أبو علي الفارسي: "والمضاعف، ما كان منه على فَعِل، فإنه يُعلّ بالإدغام وذلك نحو: رجل طبٌّ، إنما هو فَعِل، لأنّهم قالوا: طبٌّ وطبيب، كما قالوا: قَرِحٌ وقَرِيحٌ، فأمّا ما كان على فَعَل فإنه يبيّن ولا يدغم نحو: طَلَل، وشَرَر وجَلَل، وما كان خارجًا عن أوزان الفعل فهو مبيّن أيضًا، كما صحّح في المعتلّ، وذلك نحو: سُرُر، وجُدُدٌ، وحُضُض..."[1].

فأنت ترى كيف نصّ الفارسيّ صراحة على أنّ إعلال المضاعف الإدغام، وكيف قاس ذلك على المعتلّ.

هذا وجه من وجوه إعلال المضاعف، وهو إدغامه عند القدماء، وقد مرّ بنا كيف أنّ المضاعف يتعرّض لإبدال أحد حروفه، كما في قولنا: أمليت، في أمْلَلْت، وقد يتعرّض للحذف أيضًا، قال أبو علي: "وقد حذفوا العين أيضًا في قولهم: أحسَسْت، فقالوا: أحَسْت، فكأنهم أعلّوه بالحذف[2]، كما أعلّوه بالإسكان[2] للإدغام، حيث كرهوا اجتماع المثلين، ولم يصلوا إلى الإدغام للزوم اللاّم السّكون، لاتصال الضّمير به، وهذه الحروف الشاذّة عن قياس نظائرها، وإن كانت مطّردة في الاستعمال، كما أن (استحوذ) كذلك"[3].

والملاحظ هنا أنّ أبا علي الفارسي ينصّ بصريح العبارة على أنّ الإدغام إعلال يقول في تعريفه للمعتلّ: "والمعتلّ ما كان فيه ياء أو واو، نحو: وعد ووجل ويَنعت الثّمرة، ويَسَر القوم[4]،

---

(١) التكملة ١٥٩.

(٢) لاحظ استعمال أبي علي مصطلح الإعلال بالحذف والإعلال بالإسكان.

(٣) المسائل الحلبيات ١٤٠.

(٤) يَسَر القوم الناقة: اجتزروها، واقتسموا أعضاءها.

ويبيع، ويغزو، ويرمي، أو تكرّر فيه حرفان مثلان، نحو: عقّ، وردّ، وشمّ"[1]، ولم يذكر ما كان فيه ألف، لأن الألف لا تكون أصلاً في الكلمة.

٨- **الأمر الثامن:** أن القرّاء يعبّرون عن الإخفاء بالإدغام، ذكر الدكتور فخر الدّين قباوة أنّ ابن عصفور، حين يتعرّض لما رواه قرّاء البصرة من إدغام، كان يحمله على أنه إخفاء للحركة، قال: "وإنّا فسّرنا هذا الالتباس بأنّ الإخفاء يسمّى أحيانًا إدغامًا، ولذلك عبّروا عنه في مثل هذه الآيات بالإدغام، وهذا التّفسير شائع متداول في كتب العلماء ... قال ابن مجاهد: يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام، إنّما هو إخفاء، والإخفاء اختلاس الحركة، وتضعيف الصّوت"[2]. ولاشك أنّ الإعلال إنّما سمي إعلالاً لكثرة تغيّر حروفه، وانقلاب كلّ منها إلى غيره "شبّهت بالعليل المتقلّب المزاج والحال، والذي لا يثبت على حالة واحدة"[3] وكذلك وجدوا الإدغام، فجعلوه من الإعلال.

٩- **الأمر التّاسع:** أنّ حرف الإدغام وحرف الإعلال يتجاوران في اللّفظ الواحد، ويأتلفان، لا ينفر أحدهما من الآخر، كما ينفر الحرف المدغم من الصّحيح، فليس "حرف ساكن في هذه الصّفة إلاّ بعد ألف أو حرف ليس كالألف وذلك نحو: تَمُدُّ الثَّوْبُ، وتَضْرِبِينّي، تريد المرأة، وتكون في ياء "أُصَيْمَّ،

---

(١) المسائل الحلبيات ١٢٠.

(٢) ابن عصفور والتصريف ٦٠، ٦١ والممتع في التصريف لابن عصفور الأشبيلي تحقيق، فخر الدين قباوة، ط، حلب ١٩٧٠، ص:٧١٨، ٧١٩.

(٣) بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب، عبد الحميد السّيد، القاهرة، ص:٣٩.

وليس مثل هذه الواو والياء، لأنّ حركة ما قبلهن منهنّ كما أنّ ما قبل الألف مفتوح، وقد أجازوه في مثل ياء "أُصَيْمٌ" لأنّه حرف لين"[1]. والذي يهمّنا من هذا النصّ أنّ مسوّغ اجتماع الساكنين كون الأوّل منهما مدًّا والثاني مدغمًا، وقد نصّ سيبويه على أنّه لا يقع بعد الألف ساكن إلاّ أن يدغم[2]. فنحن نرى كيف جاز للحرف المدغم أن يجاور، وهو ساكن، حرف العلّة، مدًّا كان أو لينًا، ولم يكن ليجاور حرفًا صحيحًا ساكنًا، وهذا دليل آخر على قرب الإدغام من الإعلال، ومعاملته في الممارسة اللّغوية معاملتَه.

وممّا يدخله الإعلال، ولم نجد مبرّرًا كافيًا لتسميته إعلالاً، حرف النّون الشّبيه بحروف اللّين، وقد نصّ القدماء على أنّ النّون السّاكنة بغنّة، شبيهة بحروف اللّين، قال أبو علي الفارسي: "النون الساكنة حرف يشبه الحروف اللينة ويجري مجراها، ولذا تحذف ساكنة، عند الجزم، فإذا تحركت لم تحذف، لزوال هذه المشابهة"[3].

وهي عند ابن جنّي حرف "أغنّ، ومضارع لحروف اللّين، وبينه وبينها من القرب والمشابهات ما قد شاع وذاع، فألحقوا النّون في ذلك بالحروف اللّينة الزائدة، وإذا كان كذلك فيجب أن تكون هذه النّون، إذا وقعت ثالثة، قوية الشّبه بحروف المدّ وإنما يقوى شبهها بها متى كانت من الألف، وإنّما تكون من الألف متى وقعت ساكنة وبعدها حرف لهوي لا حلقيّ[4].

---

(١) الكتاب ٣/٥٢٥.
(٢) الكتاب ٣/٥٢٧.
(٣) المسائل العسكرية ٣٥.
(٤) الخصائص ١/٣٦٣.

ونقف ههنا عند القول بشبه النّون لحروف العلّة، دون أن نتجاوزه إلى القول بعلّتها لأنّ النّون لا تكون كذلك إلاّ بالشّروط التي ذكرها ابن جنّي، وهي مواضع لا تمثل إلاّ جزءًا من مواضع استعمال النّون.

العلاقة بين أحرف العلّة والحركات:

تحدث قدماء النّحاة عن الحركات وعلاقتها بحروف المدّ واللّين، كما تحدّثوا عن موضعها من الحرف الّذي يتحرّك بها، وما يزال النّاس إلى يومنا هذا يعتقدون، كما اعتقد الخليل من قبل، أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، قال ابن جنّي: "اعلم أنّ الحركات أبعاض من حروف المدّ واللّين؛ وهي الألف والياء والواو، فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضّمة؛ فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمة بعض الواو. وقد كان متقدّمو النحويّين يسمّون الفتحة الألف الصّغيرة، والكسرة الياء الصّغيرة، والضّمة الواو الصّغيرة"(١).

ويستدلّ ابن جنّي على صحّة هذه المقولة بإمكان تصيير إحدى الحركات إلى الحرف الذي هي منه بإشباعها، وإطالة زمنها؛ "ويدل على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنّك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه وذلك نحو فتحة عين "عَمَر" فإنّك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت:

---

(١) سرّ الصناعة، ص:١٧، وينظر الخصائص ٣١/٢، وينظر أيضًا: شرح الملوكي لابن يعيش، ٢٧١.

عامَر، وكذلك كسرة عين "عِنب" إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: عِينب، وكذلك ضمّة عين "عُمر"، لو أشبعتها لأنشأت بعدها واوًا ساكنة وذلك قولك: عُومَر"[1].

والخليل يسمّي هذه الأصوات زوائد، تزاد على الصّامت بعد سكون، فيزعم كما يقول سيبويه "أنّ الفتحة والكسرة والضّمّة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمّة من الواو"[2]. ويشرح السّيرافي هذا القول بأنّ "الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضّمة من مخرج الواو"[3].

أمّا أبو عليّ الفارسي فيقرّر أنّ الحركات حروف تمامًا، كالألف والياء والواو، يقول: "وهذا الذي يسمّيه أهل العربيّة حركة حقيقة إنّه حرف، فالفتحة كالألف، والضّمّة كالواو، والكسرة كالياء في أنّهنّ حروف، كما أنّهنّ حروف، إلاّ الصّوت بهنّ، يعني الحركات، أقل من الصّوت بالألف وأختيها، وقلة الصّوت بهنّ ليس يخرجهنّ عن أن يكنّ حروفًا، لأنّ من الحروف ما هو أكثر صوتًا من حروف، كالصاد والنّون السّاكنة، فكما أنّ النّون عندنا حرف، وإن كان أقلّ صوتًا من الصّاد، كذلك يجب أن تكون هذه عندنا حروفًا، وإن كان الصّوت بهنّ أقلّ من الصّوت بما هنّ فيه"[4]. ويقول في "المسائل

---

(١) سر الصناعة، ص:١٨.
(٢) الكتاب ٢٤١/٤، ٢٤٢.
(٣) الكتاب ٢٤٢/١.
(٤) البغداديات ٤٨٧، ٤٨٨.

العسكرية"[1]: "الحركات، وإن كان الصّوت بها أنقص من الصّوت بالحروف، فهي الحروف من حيث كانت خارجة من مخارج بعض الحروف"[2].

وأمّا ابن جنّي فيسمّيها نواقص: "وإنّما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذبه نحو الياء والضّمّة تجتذبه نحو الواو"[2]. ويسمّيها أيضًا المحتقرة[3].

ومن المحدثين من يرى أنّ حروف المدّ، في اللّغات، تحدث من التقاء الحركتين التقاء مباشرًا، ولذلك حدث في السّامية الأمّ أن تماثلت الحركتان الواحدة والأخرى عندما تلتقيان، بعد سقوط الواو أو الياء، مثل: KAWAMA تصير KAMA "قام"، مثل YAGLIYUNA تصير YAGLUNA "يجلون". الذي يفهم من كلام الرّجل أن الألف في "قام" مكوّنة من فتحتين، اجتمعتا بعد حذف الواو من "قَوَمَ" وأنّ الواو في "يَجلُون" مكوّنة من كسرة وضمّة، اجتمعتا بعد حذف الياء من: يَجلِيُون"[4].

وذهب مستشرق آخر إلى أنّ الواو والياء حركتان، هما

---

(١) ص: ٣٤ وينظر أيضًا: ص:٢٢.

(٢) سر الصناعة ١/٢٦، ٢٧.

(٣) ينظر: الخصائص ١/٧٥.

(٤) فقه اللغات السامية، ص: ٤٢، ١٤٦ وههنا خطأ في تقدير أصل الحرف، فقد جعلها "يجليون" كما لو أن أصلها من الياني والصّحيح أنها من الواوي، لأنها من جلا يجلو، والتقدير الصحيح: "يجلوونَ" وأمّا تقدير "قام" بالحروف اللاتينيّة فينبغي أن يكون KAAMA بحركتين بعد القاف، تمشيًا وقاعدته.

الضمّة والكسرة، لأنّ أوضاع أعضاء النّطق الخاصّة بنطقهما مطابقة لتلك الخاصة بنطق الضمّة والكسرة مطابقة تامة[1]. ومن ثم فإنّه لا فرق بين الضمّة والواو، والكسرة والياء إلاّ من جهة بنية مقطع الكلمة، فالواو والياء إذا كانت إحداهما مركزًا للمقطع نسمّيها ضمّة أو كسرة، وبالعكس، إذا كانت الضمّة أو الكسرة طرفًا للمقطع نسمّيها واوًا أو ياء "فالواو في نفسها عين الضمّة، والياء في نفسها عين الكسرة"[2].

ومعنى هذا الكلام أننا نستطيع أن نضع أحد هذه العناصر مكان الآخر، كأن نقول: "سامحا" ونحن نعني: "سَمَحَ"، بجعل فتحة السين ألفًا، وفتحة الحاء ألفًا، دون أن نجد فرقًا بين اللفظين، وهذا لا يقول به أحد، يضاف إلى ذلك أنّ طبيعة الحركات الصّوتية غير طبيعة حروف المدّ؛ فالمخرج واحد، لكن الواو والياء يتميّزان باحتكاك الهواء عند مخرجهما، وتتذبذب الأوتار الصّوتيّة معهما، الأمر الذي لا يحدث مثله مع الحركات[3]. يضاف إلى ذلك الفرق الواضح بين المُدُود والحركات من حيث وظائف كلّ منهما.

وقد تبنّى بعض المعاصرين من العرب هذه الآراء، وسعوا إلى تطبيقها، مصرّحين أنّ المدّ حركتان، كما أشاروا إلى وجود حركتين مركّبتين[4]. وهؤلاء يبنون آراءهم على نظرية خارجة

---

(١) ينظر: التطور النحوي للغة العربية ٤٦.

(٢) نفسه ٤٧.

(٣) نفسه ٤٧ هامش ١، وبالتجربة يتّضح أنّ الواو والياء اللّينتين أكثر احتكاكًا عند المخرج من المدّيتين.

(٤) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ص:٧٧، ٨٨ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ٤٨ والمنهج الصوتي للبنية العربية ١٧٧.

عن طبيعة اللغة العربية، ومع أننا لا ننفي جزافًا أهميتها، فإننا نرى بالمقابل أن لكل لغة أصحابها، وينبغي أن نعود في مجال التطبيق إليها وإلى متكلميها الذين منهم صدرت، وعنهم نشأت، ولو حاولنا أن نفهم طبيعة المدّ واللّين في العربية على أنّه اجتماع لحركتين، انزلقت إحداهما إلى الثانية، فنشأ من اتحادهما مدّ، لألغينا كل الفروق بين العربيّة وغيرها من اللّغات.

والّذي يوضّح الفرق بين العربيّة وغيرها أنّ اللّغة اللاتينيّة مثلاً، المدّ فيها يمكن أن يتكوّن من حركتين أو ثلاث حركات، تقول (في الفرنسية مثلاً): TABLEAU ومثله BATEAU، الحركة الأخيرة في اللّفظين، مكونة من ثلاث حركات مع أنّه ليس بمدّ، لأنه يعادل (O) فلو كتبناها TABLO، بحركة واحدة أخيرة، لما أمكننا إلاّ أن ننطقها تمامًا كما نطقناها بثلاث حركات، لذلك نجد المعجميين الغربيين يكتبونها هكذا، أي بحركة واحدة أخيرة، في قواميسهم، لبيان كيفيّة النّطق باللفظ[1].

وفي مقابل هذا، فإنّ حرف المدّ في العربيّة لا يمكن أن يتكوّن إلاّ من حركة واحدة، هي حركة المدّ الطّويلة، كما يسميها المحدثون، ولذلك كان يستحيل على من يدّعي ذلك أن ينطق بضمّة وكسرة أو بضمّة وفتحة، أو بكسرتين مثلاً، دون حرف فاصل، ولو كان ذلك بالإمكان لوجد الدّارسون المحدثون ما يسعفهم في الحروف والحركات العربيّة، لشرح هذه النظريّة،

---

(١) ينظر ذلك في:

مادة (Tableau) Dictionnaire du français contemporaim, p117

كتبت فيها المادة (tablo) Jean du bois et autres, larousse, 1971

ولما استعانوا بالحروف اللاتينية، وهذا دليل آخر على أن العربيّة لا تستسيغ هذه المقولات المستعارة[1]. وتتجلى العلاقة بين حروف العلّة والحركات بوضوح في وجوه مختلفة الاستعمال اللّغوي، منها: إشباع الحركة، وإجراء الحرف مجرى الحركة وإجراؤها مجراه.

فإذا أشبعنا حركة من الحركات فإنّه ينشأ عنها حرف من حروف المدّ، يجانس الحركة المشبعة، فلو أشبعنا الكسرة لنشأ عن ذلك الياء، ولو أشبعنا الضّمّة لنشأت الواو، ولقد فعلت العرب ذلك في كلامها، حين كانت تحتاج إلى المدّ، كأن يحتاج الشّاعر إلى اجتلاب حرف لإقامة الوزن، فيلجأ حينئذ إلى إشباع الحركة، فيتولد منها حرف[2].

فأمّا الفتحة فيتولّد عنها الألف، كما في قول ابن هرمة، وهو يرثي ابنه[3]:

وأنت، منَ الغَوائل حينَ تُرمى ومن ذَمِّ الرِّجالِ، بِمُنتَزاحِ

أراد: بمنتزح، فأشبع فتحة الزّاي[3]. وأمّا الكسرة فإنّها يتولّد عنها الياء، إذا أشبعت، كقوله[4]:

تَنْفي يداها الحَصَى، في كُلِّ هاجِرَة نفيَ الدَّراهِمِ تَنقَادُ الصَّيارِيفِ

---

(١) وينظر في الردّ على دعاة هذه النّظرية ما كتبه الدكتور فخر الدين قباوة: توجّهات خاصّة للدّرس النّحوي في ندوة النحو والصرف (دمشق) ١: ١٦٥ - ١٧٠.

(٢) ينظر في ذلك: سر الصناعة ٢٣/١ وما بعدها والخصائص ١٢/٣ وما بعدها.

(٣) سر الصناعة ٢٥ والخصائص ٣١٦/٢، والغوائل، نوازل الدّهر والمنتزح: المبتعد.

(٤) سر الصناعة ٢٥ والخصائص ٣١٥/٢، والبيت للفرزدق، الديوان ٥٧ وهو في الكتاب ١٠/١ واللّسان (درهم).

أراد: الصَّيارف "فأشبع الكسرة فتولد عنها ياء"[1] وأمّا الضمة فتولّد واوًا، متى أشبعت، ومن إشباعها قول الشاعر ابن هرمة[2].

وأنّني، حَيثُما يُشري الهَوَى بَصَري، من حَيثُما سَلَكوا، أُثني فأنظورُ

قال: "أنظور" وهو يريد: أنظر، "فأشبع ضمّة الظاء، فنشأت عنها واو"[3]. فلو لم تكن الحركات أبعاضًا لحروف المدّ، وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها.

ومن هذه المواضع في الشعر أيضًا ما يرويه "الكتاب" من لجوئهم إلى حروف المدّ وإطالتها للتّرنّم، قال: "أمّا إذا ترنّموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ممّا يُنوّن وما لا ينوّن؛ لأنّهم أرادوا مدّ الصّوت، وذلك قولهم؛ وهو لامرئ القيس:

* قِفا، نبْكِ، من ذِكْرى حَبيبٍ ومَنزلِ *[4]

وصل اللاّم من حال الكسر بالياء للتّرنّم ومدّ الصّوت" فهذا إشباعها. ومواضع إشباع الحركة لتصير مدًّا، الوقف على الحركات عند التذكّر، فيؤدي ذلك إلى أن "يمطلن حتى يصرن حروفًا"[5]. من ذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قُمتَ: قمتَا،

---

(١) المرجع السابق.

(٢) ينظر: شعر ابن هرمة، تحقيق محمد نعناع، دمشق ٧٩، ص: ٢٣٩ واللسان (شري) و(صور) ومغني اللبيب ٢٨٢.

(٣) سر الصناعة ٢٦ والخصائص ٣١٦/٢ و ١٢٤/٣، وفيه (أدنو) بدل (أثني)، ويشري: يحرك ويقلق.

(٤) الكتاب ٢٠٤/٤، ٢٠٥ وما بعدها وفيه شواهد أخرى كثيرة والبيت لامرئ القيس، عجزه: * بسقط اللّوى بينَ الدُّخولِ فَحَومَلِ *
وهو أول معلقته، وينظر: شرح المعلقات السبع، للزوزني، ط٢ مصر ١٩٠٩م، ص:٦.

(٥) الخصائص ١٢٩/٣.

أي قمتَ يوم الجمعة مثلاً، ومع الكسرة: أنتِي، أي أنت عاملة، ونحو ذلك، ومع الضمّة: قمتوُ، في: قمتُ إلى زيد، ونحو ذلك[1]، فهذا كلّه إشباع للحركة لتصير حرف مدّ، وموضعه ما يسمّيه ابن جنّي "التذكير" وهو أنّك تأتي بالكلام، ثم لا تقطعه، بل تمدّ آخره لتتذكّر ما بعده، فتمطل حركة الحرف الأخير الذي انتهيت إليه، من أجل إشعار المتكلم أن لكلامك بقية، أنت الآن تتذكّرها، ولم تشأ أن تقطع كلامك، حتّى لا يظن السّامع أنّك قد أنهيت كلامك.

وأمّا إجراء الحرف مجرى الحركة، والحركة مجرى الحرف، فدليل آخر على العلاقة بين أحرف العلّة والحركات، فلقد دلّت القرائن على أنّ العرب أجرت الحرف مجرى الحركة، وأجرت الحركة مجرى الحرف، فمن الأوّل قولهم: لم يَخْشَ ولم يَرمِ، ولم يَغزُ؛ حذفت الألف والياء والواو للجزم، كما تحذف له الحركات في نحو: لم يَقُمْ، ولم يقعُدْ[2]. ومن ذلك أنّ ما قبل تاء التأنيث في الواحد لا يكون إلاّ مفتوحًا، نحو: حمزَة، وقائمَة، فإذا جاءت الألف قبلها، جازت[3] سائر الحروف، نحو قطاة، وحصاة، فقد ساووا بين الفتحة والألف "حتّى كأنّها هي هي"[4].

ومن ذلك أيضًا أنّهم إذا أرادوا بيان الحركة في آخر اللّفظ جاءوا بالهاء، نحو أعطيتكهْ ومررت بكهْ، واغزُهْ، ولا تَدْعُهْ، وكذلك يفعلون مع الحرف، فيقول: وازيداه، واغلامهوهْ،

---

(١) نفسه ١٣٠/٣ وينظر: ظاهرة التنغيم في البحث الصّوتي آمنة بن سالك، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة الجزائر ٣٨/٢، ٣٩ لعام ١٩٩٥.

(٢) سر الصناعة ٢٦/١.

(٣) يعني الألف جازت.

(٤) الخصائص ٣١٨/٢.

واغلامهيه، والهاء في كل ذلك للبيان، وليست ضميرًا[1]. وقد أعربوا بهذه الصّور أنفسها – وهي الحروف – كما يعربون بالحركات التي هي أبعاضها[2].

ومن الثاني، أي إجراء الحركة مجرى الحرف، قول ابن جنّي: "وكذلك أيضًا أجروا الحركة مجرى الحرف، فأجازوا صرف (هِنْد) اسم امرأة معرفة، فإذا تحرّك الأوسط منعوه الصّرف، معرفة، البتّة، وذلك نحو (قَدَم)، فصارت الحركة، في منع الصّرف بمنزلة الباء في (زَيْنَب)، والألف في (عناق)، ونحوهما في منع الصّرف"[3]. ومن إجرائهم الحركة مجرى الحرف أيضًا أنّهم حذفوا هذه الحروف للتخفيف، وحذفوا الحركات أيضًا[4]. قال الشاعر[5]:

فألحَقْتُ أُخْراهُم طَريقَ أُلاهُمُ كَما قيلَ نَجْمٌ قد خَوَى مُتَتابِعُ

فحذف الواو من: أولاهم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ ﴾[6] و﴿ سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾[7]. كتبت في المصاحف بلا واو، للوقف عليها[8].

---

(١) الخصائص ٢/٣١٨ – ٣١٩.
(٢) ينظر: الخصائص ٢/٢٩٣.
(٣) سر الصناعة ٢٦.
(٤) ينظر: الخصائص ٢/٣١٧.
(٥) البيت للأعشى نهشل الأسود، ينظر: الأغاني، ط دار الفكر، ١١/١٣٨ والأعشى هذا هو الملقب: الأسود. وخوى النّجم وخوي: إذا مال للمغيب، المتتابع: الذي يرمي بنفسه منها، ينظر: الصّحاح (خوى) و(تبع).
(٦) الآية ٢٤ من سورة الشورى.
(٧) الآية ١٨ من سورة العلق.
(٨) ينظر: الخصائص ٢/٢٩٣.

هذا يدلّ على أنّ كتّاب المصاحف لم يراعوا القواعد الضّابطة التي وضعها النّحاة، بل التزموا التعبير الدقيق عن الصّوت، وكميته الحقيقية في النّطق، ذلك أنّ التقاء الساكنين في الآيتين المذكورتين يختصر طول حرفي المدّ إلى أن يصل بهما تمامًا إلى طول حركتيهما الزّمني، فقولنا: يمْحو، صار في النّطق مساويًا تمامًا لقولنا: يَمْحُ، بلا واو، وكذلك قولنا: سندعو صار مساويًا لقولنا، سندعُ.

فشكل الكتابة، كما هو واضح، خاضع عندهم للممارسة الصّوتية وقوانينها لا لقواعد الكتابة وقوانين الخطّ، كما يحاول بعض الدّارسين أن يصفوا صنيع القدماء في هذا المجال، ولو كان ذلك كذلك لكتبوا: سندعو، ويمحو، ويسري، بالواو والياء، احترامًا للقاعدة، ولقرؤوها بلا واو، كما هي سنّة القراءة، فيختلف المنطوق عن المكتوب. ونظير حذف هذه الحروف للتّخفيف حذف الحركات أيضًا في نحو قوله[1]:

* فَاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحقِبِ *

حذف حركة الباء من "أشرب" بأن سكّنها في حال الرّفع والوصل. ومن حذف الحركة أيضًا إسكانهم نحو: رُسْل، وعَجز، وعَضُد، وظَرُفَ، وكَرُمَ، وعَلِمَ وكَتِف، وكبر[2]، وغير هذا ، من

---

(١) الشطر الثاني هو:

* إثمًا من اللّه ولا واغل *

وقائله امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف ١٩٥٨م، ص ٢٢، ٢٥٨ وينظر: الكتاب ٤/٢٠٤ والخصائص ١/٧٤ و٣٤و ٣/٩٦ والمستحقب: المكتسب، والواغل: الدّاخل على القوم في شرابهم ولم يُدع.

(٢) الخصائص ١/٧٥.

إجراء المدود مجرى الحركات وإجراء الحركات مجرى المدود، كثير كما سيرد من هذا البحث في مواضعه، إن شاء الله.

وقوع الحركة قبل حرف المدّ:

بعد أن استعرضنا العلاقة بين حروف المدّ والحركات، وبيّنا أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وأنّ الحركات يمكن إشباعها ليتولد منها حروف مدّ، وأنّها يمكن أن تحمل على حروف المدّ كما يمكن لحروف المد أن تحمل عليها، يجدر بنا ههنا أن نقف عند الحركة قبل حرف المدّ لنبيّن آراء القدماء والمحدثين في هذه المسألة.

أمّا ابن جنّي فإنّه يصدر في هذه المسألة عن رأي سابقيه من علماء العربيّة، فيرى أنّ الحركة إذا أشبعت "حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه"(١)، ويظلّ الحرف الذي قبل حرف المدّ محرّكًا بالحركة المناسبة لحرف المدّ، لأنّ حرف المدّ كما قال، حدث بعدها، فالحركة لاتصالها بالحرف في حكمه، وإذا كانت في حكمه، لاتصالها به "كما أنّ الألف بعد الضّاد في (ضارب)، فكذلك الفتحة في الرتبة بعد الضّاد"(٢). فهناك إذًا فتحة بين الضاد والألف في "ضارب"، وإذا كان قبل الألف، بينها وبين الحرف الصامت فتحة فهذا يعني أن بين ياء المدّ والصّامت قبلها كسرة، وبين واو المدّ والصّامت قبلها ضمّة أيضًا.

---

(١) سرّ الصناعة، ص:١٨.

(٢) نفسه، ص:٣٢، ويلاحظ أنه استعمل فقط المثال "ضارب" ولو استعمل معه لفظ: "ضَرَبَ" مثلاً لقلنا إنّه يقيس لفظًا على لفظ، أحدهما محرّك بالحركة والآخر ممدود، ولكنّه لم يفعل، فدلّ على أنّ المثال واحد.

ويبدو أنّ هذا الذي يقرّر للحركة، بينها وبين الصّامت، نابع من نظرتهم إلى حروف المدّ، فهي عندهم حروف مثل سائر حروف المعجم، كما بيّنا ذلك فيما سبق، وترتّب على هذا أنّ الحرف الصّامت إذا خلا من حركة بعده فهو ساكن، وحروف المدّ أيضًا لا تكون إلاّ ساكنة[1]، لذلك وجب أن يكون الصامت قبل حروف المدّ متحرّكًا بحركة، حتّى لا يلتقي ساكنان.

ولم يكن بمقدور ابن جنّي ولا غيره ممن سبقه أو تلاه من القدماء، أن يتصوّروا أنّ حروف المدّ هي حركات للصّوامت قبلها، ولا أن يتصوّروا أنّ الحرف الصّامت المتلوّ بحرف المدّ غير محرّك بحركة مناسبة لحرف المدّ، ومثال ذلك أنّ قولنا "هم بقوُا أصلها: بقيُوا، القاف ههنا محرّكة بكسرة، والياء محرّكة بضمّة، وبعدها الياء وواو المدّ "الضّمير".

والذي حصل أنّ ضمّة الياء انتقلت إلى القاف، فهجمت على الكسرة وغلبتها، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الياء[2]. فانتقال الضّمّة إلى القاف يقضي بأن تكون الضّمّة موجودة، وموضعها هو بعد الياء وقبل واو المدّ، وإلاّ فمن أين جيء بها؟ اللهم إلاّ إذا قلنا بأنّها تولّدت من الواو، فنصير إلى افتراض نعيب على مثله القدماء، أو أن نقول بحذفين متواليين: حذف الياء وحذف كسرة القاف، من دون أي مبرّر للحذف، وإذا قبلنا أحد التصوّرين تكون النتيجة أنّ القاف تبقى محرّكة بالواو، كما يحلو لبعض الدّارسين أن يتصوّر، وقد بان لنا ضعف هذا التّصوّر.

---

(١) سر الصناعة، ص:٢٨.

(٢) ينظر: باب هجوم الحركات على الحركات في الخصائص ١٣٦/٣ - ١٤٢.

هذا رأي القدماء في هذه المسألة، وأمّا المحدثون فإنّهم "يدرسون أصوات اللّين الإنسانية جملة واحدة، سواء كانت حركات أو مدودًا، ويرون أنّها تجتمع في زاوية متميّزة، وتشكل نموذجًا خاصًّا، رغم ما يقع من الاختلاف فيها بين الأمم والأفراد"[1]؛ فكانت المدود عندهم نتيجة تعاقب حركتين متماثلتين، كما هي في اللّغات الأوروبية، فيحدث المدّ عن طريق انزلاق بين الحركتين، من ثمّ وجب أن تكون الواو والياء والألف هي حركات للصّوامت قبلها، دونما حاجة إلى تصوّر ضمّة أو كسرة أو فتحة بينها وبين الحرف الصّامت، لأنها هي حركته التي حرّك بها بعد الانزلاق بين الحركتين، فالواو هي ضمّة طويلة، والياء كسرة طويلة، والألف فتحة طويلة، لا فرق بين الجانبين إلاّ في الكميّة من الطّول[2]. والنتيجة أنّ القدماء "ضلّوا الطّريق السّوي حين ظنّوا أنّ هناك حركات قصيرة قبل حروف المدّ"[3].

وقد تمخّضت هذه النّظرة، (نظرة عالميّة الأصوات)، عن وضع مقاييس عامّة لأصوات اللّين في لغات العالم، أطلق عليها اسم "الحركات المعياريّة"[4] أو مقاييس أصوات اللّين[5]. قام بوضعها "دانيال جونز"؛ عالم الأصوات الإنجليزي، وارتضاها علماء الأصوات في العالم مقياسًا لأصوات اللّين[6] وهي تسع

---

(١) ندوة النحو والصرف ١/١٦٤.
(٢) نفسه ١/١٦٥.
(٣) الأصوات اللغوية ٣٩، إبراهيم أنيس، القاهرة ٦١.
(٤) ينظر: أصوات اللغة ١٦٢ وعلم اللغة العام – الأصوات – ١٥.
(٥) الأصوات اللغوية ٢٩.
(٦) أصوات اللغة ١٦١.

حركات، أو مقاييس، تقابل الحركات العربية، كما يلي[١]:

الكسرة العربية	(i)	
والفتحة العربية	(a)	
والضمّة العربية	(u)	
والياء العربية	(ii)	وتساوي الكسرة مكرّرة
والألف العربية	(aa)	وتساوي الفتحة مكرّرة
والواو العربية	(uu)	وتساوي الضمّة مكرّرة

أمّا الإمالات فاختلفوا في وضع إشارات لها:

١- إمالة الألف نحو الياء:(ç) عند بعضهم[٢]

أو: (ee) عند آخر[٣]

أو: (ç) عندما تكون الإمالة خفيفة

أو: (e) عندما تكون الإمالة شديدة[٤]

ورمزوا إلى صوت ألف التّفخيم بـ (00)

٢- إمالة الياء نحو الضمّ في مثل: قِيل وبِيع، رمزوا إليها بـ (ui)

موضع الحركة من الحرف:

ويمكن تقسيم الحروف في العربية، من حيث الحركة، إلى حروف ساكنة وأخرى متحرّكة، قال ابن جنّي[٥]: "واعلم أنّ

---

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، ط٢، المغرب ١٩٧٤، ص:١٠٩.

(٢) علم اللغة العام، الأصوات، ١٤٢.

(٣) مناهج البحث في اللغة ١٠٨.

(٤) الأصوات اللغوية ٤١.

(٥) سر الصناعة، ص:٢٧.

الحروف في الحركة والسكون على ضربين: ساكن ومتحـــرك" فالساكن: ما أمكن تحميله الحركات الثلاث، نحو كـــاف "بَكْـــر" وميم "عَمْرو" ألا ترى تقول: بكَر، وعمَرو، وبكِـــر، وعمِـــرو، وبكُر وعمُرو، فلمّا جاز أن تحمله الحركات الثلاث علمت أنّه قد كان قبلها ساكنًا.

والمتحرك: هو الذي لا يمكن تحميله أكثر من حركتين، لأن الحركة التي هي فيه قد استغني بكونها فيه اجتلابها له، وذلـــك نحو ميم "عُمَرَ" يمكن أن تحمّل الكسرة والضّمّة، فتقول: عُمِـــر، ولا يمكن أن تجتلب لها فتحة؛ لأنها قد كانت في أوّل اعتبـــارك إيّاها مفتوحة.

والحرف الواحد لا يتحمّل حركتين لا متفقتين، ولا مختلفتين، والنّتيجة أنّ الحرف إمّا أن يكون ساكنًا، وإمّا أن يكون متحرّكًا، وليس من وضع ثالث له، فإذا كان متحرّكًا فما موضع الحركـــة منه؟ أهي قبلهُ أم معه؟

أمّا أن تكون الحركة قبل الحـــرف فمحـــال[1] لأن الحـــرف كالمحل للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده[2]؛ لئلا يمتنع الإدغـام فـــي الكلـــم العربي، مثل "قَطَّعَ"، لأنه يفترض في الصّامت الأوّل المدغم أن يكون ساكنًا، وإلاّ فإنّ حركة الطّاء الثانية تكون فاصـــلاً بـــين الصّامتين المتماثلين، ويمكن تقطيع "قطّع" إلى أصواتها المكوّنة لها هكذا:

ق + – + طْ + ط + – + ع + –

---

(١) نفسه، ص:٢٨.

فلو كان بين الطّاءين فتحة، هي فتحة الطّاء الثانية، لمنعت الفتحة الإدغام، بهذا بطل أن تكون حركة الحرف قبله في الرّتبة فبقي أن تكون معه أو بعده، فالذي يدلّ على أنّ حركة الحرف في الرّتبة بعده أنّك تجدها فاصلة بين المثلين، أو المتقاربين، إذا كان الأول منهما متحرّكًا[1].

فقولنا: قصَصٌ، ومَضَضٌ[2] وطَلَلٌ، وسُرُرٌ، وغيرها ألفاظ تماثلت حروفها، لكن لم يقع فيها إدغام بسبب تحرّك أوّل المتماثلين، فلولا أنّ حركة الحرف الأول من هذين المثلين بعده لما فصلت بينه وبين الذي هو مثله بعده، ولو لم تفصل لوجب الإدغام، لأنّه لا حاجز بين المثلين[3]. والذي فصل بين الحرفين هو حركة الحرف الأول ليس غير.

وأمّا الحرفان المتقاربان فنحو قولك في "وتَد" إذا سكّنت التّاء لإرادة الإدغام: "وَدْ[3]". فقد كانت حركة التاء، قبل أن يعمد إلى تسكينها، فاصلة بين الحرفين مانعة للإدغام، ولمّا سلبت التّاء كسرتها اتصل الحرفان لزوال حركة الأوّل، فاجتمع المتقاربان، وأمكن، حينئذ إبدال التاء دالاً من أجل الإدغام، ومثله قولك: انْعَتْ دَاوُد، تصير: انْعَدّاوُدْ[4] "فظهور التّاء في (وَتَد) ما دامت مكسورة، وإدغامها إذا سكّنت، دلالة على أنّ الحركة قد كانت بينهما فهي بعد التّاء لا محالة"[5].

---

(١) سر الصناعة، ص:٢٩، ٣٠.

(٢) المضض: الوجع من المصيبة.

(٣) سر الصناعة، ص:٢٨، ٢٩، ٣٠.

(٤) نفسه، ص: ٣٠.

(٥) سر الصناعة، ص:٣٠.

ودليل آخر على أن الحركة بعد الحرف ما قدّمت من أنّ الحركة إذا مطلت، وأشبعت صارت إلى الحرف الذي هي منه، فكما أنّ الألف والياء والواو بعد الضّاد في ضُورِب، بإشباع حركة الضّاد في "ضرب" وفي "ضارَب" من "ضَرَبَ"، وفي "ضِيراب" من "ضِراب" فكذلك الفتحة والكسرة، ينبغي أن تكون تبعًا لذلك في الرّتبة بعد الضّاد في المواضع نفسها.

وقد تقدّم قول الخليل: إن الفتحة والكسرة والضّمّة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به[1]. وقد استطاع ابن جنّي أن يسقط قول أستاذه أبي علي الفارسي، الذي مفاده أن الحركة تحدث مع الحرف، مستدلاً بمخرج النّون الساكنة من الأنف، فإذا تحرّكت خرجت من الفم ولو كانت الحركة بعد النّون لظلّت النون خارجة من الأنف، ساكنة أو متحركة[2]. ووصف ابن جنّي قول أستاذه بأنّه استدلال قويّ في كتابه: "سر صناعة الإعراب"[3] ثمّ وصفه في الخصائص بأنّه فاسد[3] وبأنه ساقط[4].

ومن أدلّة ابن جنّي على سقوط هذا الرأي أنّ النّون في مثل: عَنْبَر، وشَنْباء، تصير ميمًا، فيقال: عَمْبَر، وشَمباء، "فكما لا يشك في أنّ الباء في ذلك بعد النّون، وقد قلبت النّون قبلها، فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النّون بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم"[5].

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٤١، ٢٤٢. والدّراسات اللّهجية والصوتية عند ابن جنّي ٣٣٤.
(٢) ص: ٣٣، وينظر: الدّراسات اللّهجية والصّوتية ٣٣٤.
(٣) ص:٢/٣٢٢، وينظر: الدراسات اللهجية والصّوتية ٣٣٤.
(٤) ص: ٢/٣٢٣، ٣٢٤.
(٥) ينظر: الأصوات اللغوية ٣٦.

وبديهي أن يذهب المحدثون في هذا الأمر إلى أن الحركة بعد الحرف، لأنهم يعدّون الحركات صوائت قصيرة مجهورة. فكل منها صوت قائم برأسه، وأي حرف من حروف المعجم صوت مستقلّ أيضًا، فكيف يتصوّر خروج صوتين مختلفين في آن واحد؟ وقد يكون الصّامت مهموسًا، فيختلفان حينئذ مخرجًا وصفة.

مطل أحرف اللّين

تقدّم الكلام على أنّ الحركة إذا مطلت، أي أشبعت، نشأ عنها حرف منها وكذلك حروف المدّ تطول وتتمكّن المدّة فيها في ثلاثة مواضع، هي: إذا جاءت بعدها الهمزة، أو الحرف المشدّد، أو إذا وُقف عليها للتذكّر.

أمّا الموضع الأوّل فلقد تقرّر بالحسّ والملاحظة[1] أن حرف اللّين يطول كلّما جاء بعده همزة، كما في نحو: كساء ورداء، وخطيئة، ومقروءة ومخبوءة، ولو قِسْنَا طول هذه المدود بمدود ألفاظ أخرى، مثل: حساب وعقاب، وسعيد، وعميد، ومضروب وركوب، لتبيّن لنا بوضوح طول المدود الأولى المهموزة؛ لأنها متلوّة بالهمزة، والسّبب في ذلك أنّ الهمزة، كما يقول ابن جنّي، حرف نأى منشؤه، وتراخى مخرجه "فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّرة قبله، ثمّ تماديت بهنّ نحوه طلن وشعن في الصّوت فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه"[2].

---

(١) يبقى قياس طول الصّوت الدقيق مرهونًا بالقياس الآلي، إن وجدت الوسائل.
(٢) ينظر: الخصائص ٣/١٢٥.

وأمّا الموضع الثّاني ففي مثل قولك: شابّة، وقضيب بَكْر، وقَدْ قُوصَّ بما عليه، والذي أدّى إلى استطالة حرف اللّين، وتماديه ههنا، أن بعده مشددًا وهو ساكن، ولقاء الصّوت في الموضعين[1] وإطالة الصّوت تكون بحروف المدّ لأنّها الأطول. هذا ما قرّره القدماء، ووصلت إليه تسجيلات الكلام، ودراسة طيفه في العلوم اللّسانية الحديثة. "فلقد شاهد العلماء، أثناء تسجيل الذّبذبات الصّوتية بجملة ما، أنها تسير في شكل خطّ متموّج، يتكوّن من قمم ووديان، وتلك القمم هي أعلى ما يصل إليه الصّوت من الوضوح، وتحتلّ الصّوائت في معظم الأحيان تلك القمم، تاركة الوديان للصّوامت"[2].

بهذا كله نكون قد أدركنا، في سهولة ويسر، مدى الارتباط بين حروف العلة والحركات، وبين الحركات والصّوامت، وكذلك طبيعة حروف العلة من حيث الطّول والقصر، ومدى استجابة حروف العلّة لأوضاع الألفاظ التي هي فيها، فظهر، من ثم، قلقها وتبدّلها من حال إلى حال، ومن هنا كان تعذّر بقاء حرف من أحرف العلّة في مكانه من الكلمة، لتغيير عارض في موضعه، أو لمجاورته لحركة لا تلائم طبيعته، فإنّ العرب، من أجل هندسة الكلمة وخفّتها، تضطر إلى التّصرف في اللفظ بطريقة من الطرق التي رصدها النّحاة، وفصّلوها تفصيلاً، فيما سمّوه بقواعد الإعلال، ممّا سنقف عليه في جوانب هذا البحث المختلفة، إن شاء الله تعالى.

---

(١) الخصائص ١٢٩/٣، ويقصد بالموضعين: التذكّر والندبة.
(٢) أسرار الحروف ٢٤.